

تهويد القرى المهجرة في فلسطين المحتلة
قراءة في كتاب "اسرائيل والقرى الفلسطينية المهجرة عام 1948"

إعداد

راغدة عسييران

(وكالة القدس للأنباء / خاص)

أيار / مايو 2016

- 2 التدمير والإستيطان
- 4 رواية المستوطنين
- 5 تهويد المكان ومحو آثار القرية

مكتبة القدس للأنباء/خاص

في كتاب صدر عام 2015 (باللغة العبرية قبل ترجمته الى اللغة الإنكليزية¹) ، ركزت المؤلفة "الإسرائيلية" نوجا كادمن على مصير القرى المهجرة في فلسطين المحتلة، منذ العام 1948 حتى الآن، في محاولة للفت انتباه الجمهور الصهيوني الى مسألة اللاجئين الفلسطينيين، انطلاقاً من هذه القرى، بحكم انتماء المؤلفة الى جمعية "ذخروت" "الإسرائيلية"، التي تدعو الى المصالحة بين "الشعبين". تكمن أهمية هذا الكتاب بمتابعته لمصير القرى المهجرة التي ذكرها الأستاذ وليد الخالدي في موسوعته "كي لا ننسى"، أي 418 قرية تم تهجير أهلها في العام 1948، لإقامة الكيان الصهيوني على أنقاضها. تنبّه المؤلفة أن دراستها لم تشمل القرى الواقعة في النقب حيث تم تهجير 98 ألف فلسطيني، ولم تتناول عملية تهويد المدن الفلسطينية بعد تهجير أهلها.

أين تقع هذه القرى ؟ ماذا بقي منها ؟ من استولى عليها ومن سكن بيوتها واستعمل محتوياتها ؟ وهل دمّرت بالكامل ؟ تجيب المؤلفة على هذه الأسئلة بالعودة الى الوثائق الصهيونية وذكريات أولى المستوطنين والكتب التي ألفوها بمناسبة مرور 50 سنة على إقامة المستوطنات على أراضي هذه القرى. وكونها تجوّلت في بعض هذه القرى، بين عامي 2005 و2006، كما أفادت، قامت بتوثيق وتصوير آثار هذه القرى وما لم يدمره الاحتلال والاستيطان. أضافت الكاتبة ملاحق تختصر بحثها، حيث يتضمن الملحق (1) خرائط تبيّن موقع كل هذه القرى والغابات التي غطتها، وجدول بمعلومات حول هذه القرى وجدول آخر بتوزيع هذه القرى على الغابات والمنتزهات التي زرعتها المؤسسة الصهيونية لمحو آثارها، وملحق (2) حول تهويد أسماء القرى المهجرة.

التدمير والإستيطان

ارتبط مصير القرى المهجرة بمسألة عودة اللاجئين الى موطنهم. يعتبر العدو الصهيوني أن إبقاء القرى المهجرة على حالها، رغم التدمير الجزئي أو الكلي الذي لحق بها، والتذكير بتاريخها وأسماءها وبموقعها الأصلي، يشكلان تهديداً لوجود كيانه الإستعماري، ليس بسبب إمكانية عودة اللاجئين إليها فحسب، بل لأن تكريس وجود هذه القرى على الخارطة يدحض ادعائه بأن فلسطين كانت أرض خالية من السكان والعمران، تنتظر المستوطن والغازي: "بالنسبة لإسرائيل، تشكل عودة اللاجئين الى موطنهم الأصلي داخل "إسرائيل" أكبر تهديد ممكن لطموحاتها. تذكرها القرى المهجرة بهذا التهديد الدائم، فتهميشها يعني رفض العلاقة

¹ Noga Kadman, "Erased from space and consciousness : Israel and the Depopulated Palestinian villages of 1948", Indiana University Press, 2015.

المستمرة حتى الآن بين اللاجئين وقراهم، ورفض أي نقاش حول مسألة اللاجئين وعودتهم الى قراهم ومدنهم، وإبعاد الموضوع كله خارج الأجندة".

بعد تهجير الشعب الفلسطيني عن أرضه وارتكاب المجازر بحقهم ومنع "المتسولين" من العودة الى قراهم ومدنهم، أثناء النكبة، شرعت قوات الإحتلال الى توطین المستوطنين في القرى المهجرة، وخاصة التي تقع في المناطق التي استولت عليها خلال الحرب، أي خارج الجزء المخصص للكيان الصهيوني جراء قرار التقسيم، وذلك لمنع عودة اللاجئين إليها. وبعد صدور القرار 194 في الأمم المتحدة، سرّعت المؤسسة الصهيونية عملية الاستيطان في هذه المنطقة اضافة الى المناطق المحتلة بموجب قرار التقسيم. وبين 1948 و1953، تم إقامة 350 من أصل 370 مستوطنة على أراضي اللاجئين وفي 1954، كان أكثر من ثلث السكان اليهود في اسرائيل يعيشون على أراضي يملكها اللاجئون". لم يهتم المستوطنون بالبيارات والمزارع والبساتين التي تركها اللاجئون، بل شرعوا الى اقتلاع أشجارها وتدميرها "لأسباب بيروقراطية، مالية أو سياسية"، وخاصة أشجار الزيتون التي اعتبرها المستوطنون أشجار العدو. فتم تهميشها واقتلاعها، لأنها تمثل "الزراعة البدائية" العربية.

بدأت عملية توطین اليهود في القرى المهجرة في صيف 1948، بعد النداء الذي وجهه ليفي أشكول، رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، والذي تبنّاه بن غوريون قبل نهاية العام. ولكن لم تتجح الخطة تماما، بسبب بنية القرية الفلسطينية، غير المناسبة للمستوطن الغربي الذي يطمح الى بناء قرى حديثة وغربية النمط. فكانت تكلفة هدم القرية الفلسطينية وإعادة بناء قرية أخرى فوقها باهظة الثمن. فزرعت المستوطنات على بعد كيلومترات من القرى المهجرة، "واستخدمت أبنية القرية الفلسطينية للشؤون العامة والتخزين" (كاستخدام مدرسة قرية الكويكات مثلا). في نهاية 1952، كان قد تم توطین 40 ألف مستوطن يهودي في القرى الفلسطينية المهجرة وابتلعت المستوطنات الكبيرة مثل "تل أبيب" القرى المجاورة لها، الجماسين الغربي، صموئيل، الشيخ مونس وسلامة، التي كانت قد استوطنها 3 آلاف يهودي، قبل ضمها الى "تل أبيب".

دمّرت القوات الغازية الصهيونية القرى المهجرة، كليا أو جزئيا، قبل 1949، متذرة "بالحاجات العسكرية والأسباب السياسية والدوافع الاقتصادية". قرية الكابري في الجليل الأعلى هي إحدى القرى التي تم تدميرها بالكامل، للانتقام من المجاهدين الذين هاجموا مستوطنة وقضوا على 49 صهيونيا. لقد تم تدمير 90 قرية في الشمال خلال أيار 1948، لـ"تأمين الحدود مع سوريا ولبنان". في خريف 1948، شرعت القوات الصهيونية الى تدمير

القرى في الجليل لمنع عودة اللاجئين إليها، وضاعفت نشاطها التدميري بعد أيار 1949، عندما طالبت بعض الدول الغربية، من خلال الأمم المتحدة، بتسهيل عملية عودة اللاجئين الى قراهم. من جهة أخرى، حث المستوطنون القوات المسلحة الصهيونية على تدمير القرى الفلسطينية التي يطمحون بالاستيلاء على أراضيها ومنع عودة أهاليها.

استأنفت عملية تدمير القرى المهجرة في الستينيات من القرن الماضي، عندما تحجبت السلطات الصهيونية بأن منظر هذه القرى المهجرة التي ما زالت صامدة ببعض بيوتها "يثير مشاعر الاكئاب" لدى السياح، فأزلتها "دائرة أراضي اسرائيل" خلال عملية استمرت من 1965 الى 1967. بالنسبة للمقدسات، أفادت دراسة البروفسور غازي فلاح أنها لم تهدم في 68 قرية فقط، في حين يؤكد الباحث "الإسرائيلي" ميرون بنفستي أنه لم يبق إلا 40 مسجدا بعد هدم هذه القرى، يستخدم بعضها كشقق سكنية أو حظائر للحيوانات أو متاحف وبارات، وتم تحويل 4 مساجد الى معابد يهودية، وبقي فقط 40 مقبرة من بين المئات التي كانت موجودة في القرى المهجرة قبل النكبة.

رواية المستوطنين

في معظم الأحيان، لم يذكر المستوطنون في رواياتهم القرية الفلسطينية التي دمرتها الإدارة الصهيونية والتي استوطنوا مكانها. فذكروا فقط كيف استخدموا البيوت التي لم تدمر، كما حصل في المستوطنة المقامة على أراضي قرية رأس الأحمر: "تم استخدام بعض البيوت كمدرسة وصالة طعام ومعبد يهودي ومصنع للألبان وفرن". في بعض المستوطنات، ظلّ "البيت العربي" أو "بيت المختار" يستخدم لأغراض مختلفة. في قرية النهر المهجرة، "بيت الشيخ" (بيت آل العفيفي) استوعب المستوطنين قبل انتقالهم الى مستوطنة المقامة في قرية الكابري، وبعدها انهار المبنى "من جراء الأمطار الغزيرة". استخدم المستوطنون أحيانا حجارة هذه البيوت لبناء وحداتهم السكنية، كما حصل في قرى الكابري، وبيت جيز، وسعسع المهجرة. نظر المستوطنون الأوائل بشهية الى ثمار أشجار البساتين "التي تركها أصحابها"، وشرعوا بقطعها: منهم من قطف وبيع المنتج لزيادة "مدخول المستوطنة"، وآخرون باعوا إنتاج أشجار قرية الكويكات لتمويل لاحقا رحلة المستوطنين الى أوروبا، فيما نظر بعضهم الى البساتين "المهجورة" بأسف، لا يفهمون لماذا "تركها العرب". ولكنهم يؤكدون أن "إنتاج هذه السنة سيكون مربحا" للمستوطنات التي أقيمت على أنقاض قريتي بيت جيز وبيت جبرين. من جهة أخرى، استخدم المستوطنون الأوائل أثاث المنزل الفلسطيني، وتقاسموه بينهم، الى حدّ اعتبروا أن هذه العملية تشكل دخلا أوليا لهم (قرية الكابري)، ثم جعلوا من سرقة محتويات

البيوت العربية في المنطقة تجارة رابحة، بالتفاهم مع مستوطنين قدموا من كردستان، لنقلها في الشاحنات الى المستوطنات الأخرى، تحت رعاية جيش الإحتلال.

لم تكن دائما العلاقة مع المستوطنين القادمين من البلاد العربية جيدة، وخاصة مع اليهود اليمنيين، حيث اعتبرت مستوطناتهم "غير جذابة" كما كان حال المستوطنة التي أقيمت على أنقاض قرية السافرية أو قرية القبيبة. فاعتبر بعض المستوطنين الغربيين أنه يجب على اليمنيين التخلص من هويتهم العربية ليشعروا بالإنتماء الى الكيان.

بعد استيطانهم في هذه القرى أو بجوارها، شعر المستوطنون الصهاينة أن عليهم حماية أنفسهم من "المتسللين" الذين قد يرجعون الى القرية "ليسرقوا أملاكنا" (سكان المستوطنة المقامة على أراضي رأس الأحمر). يعترف أحد المستوطنين بأنه "لم ينم طول الليل، وهو مستلقي على فراشة الى جانب بندقيته، يتخيل أبناء هذه القرية، الذين هربوا خوفاً، وهم الآن قرييون جدا ينتظرون أول فرصة للعودة الى قريتهم وبيوتهم.. ماذا نفعل إذا تجرأ بعض شبابهم وقدموا الى هنا هذه الليلة، ليثأروا منا ويهربوا؟"

شكلت بعض المستوطنات دوريات ليلية مدفوعة الثمن تحت قيادة الجيش الصهيوني لقتل "المتسللين" أو "السارقين" : "كثير المتسللون، كانوا يسرقون الحمضيات ويعودون الى غزة. كنا نقبض عليهم في الكيبوتز ونسلمهم صباحا الى الجيش الذي كان يدفع لنا ثمن ذلك". ولكن كان غيرهم يشارك في قتل "المتسللين" : "في أحد الأيام، قتلنا متسللا كان طوله يفوق المترين".

تهويد المكان ومحو آثار القرية

طالب بن غوريون بإزالة الأسماء العربية عن القرى وكافة الأماكن في فلسطين. فتم تشكيل لجنة اهتمت أولاً بمنطقة النقب، ثم شكلت لجنة أخرى خاصة بتهويد جغرافيا فلسطين، وما زالت تعمل حتى اليوم تحت إدارة الصندوق القومي اليهودي. لقد ضمت الغابات والمنتزهات، التي أقامتها المؤسسة الصهيونية لمحو آثار القرى الفلسطينية، العديد منها، دون ذكرها، رغم عرض أحيانا بعض أحجار بيوتها. بالنسبة للصهاينة، هذه "خرب" قديمة، لا تاريخ لها، إلا إذا اخترعت لها تاريخا يهوديا، أو وجدت فيها آثارا "صليبية". بعد البحث الدقيق، وجدت المؤلفة أن 62 قرية قد ضُمت الى غابات "الصندوق القومي اليهودي" و63 قرية الى منتزهات المؤسسة الخاصة بحماية الطبيعة، و24 قرية أخرى الى منتزهات تديرها المؤسسات. أما بالنسبة للخرائط الرسمية الصهيونية، فلم تذكر هذه الخرائط 162 من هذه القرى المهجرة.

وضعت فقط علامة "خربة" للدلالة على موقع 229 قرية، وقد تم تجاهل العديد من القرى التاريخية (أم الزينات مثلا) التي لم تذكر كموقع تاريخي.

رغم الهدف التي تصبو اليه الكاتبة من خلال تأليف هذا الكتاب، الموجه أساسا الى الجمهور الصهيوني، تطلعنا في فصوله على تعامل المؤسسات الصهيونية والمستوطنين مع القرى الفلسطينية المهجرة، كما احتوى على العديد من المعلومات الخاصة بها. بالنسبة للمؤلفة، يهدف هذا الكتاب الى توعية الجمهور الصهيوني حول مأساة الشعب الفلسطيني من خلال التعرف على القرى التي أقام مستوطناته عليها، دون ذكر اسمها أو معرفة تاريخها الفعلي، الذي غطته ومحتته المؤسسة الصهيونية الرسمية. تهدف المؤلفة من خلال هذا التذكير الى فتح خط "المصالحة" بين "الشعبين"، بعد الاعتراف بالنكبة وآثارها، من قبل الصهاينة. ورغم انتقادها لممارسات الصهاينة منذ 1948، ورفض الرواية الصهيونية الرسمية، لم ترفض المؤلفة فكرة إقامة الكيان الصهيوني، بل تدعو الى "المصالحة" و"الاعتراف" بالرواية الفلسطينية. يبرز هذا التوجه لدى الكاتبة في سياق تقديمها للموضوع وللحل المقترح.